مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر بين الواقع والمأمول

طالب دكتوراه: أحمد كمال قنون
جامعة وهران 2 أحمد بن محمد
الأستاذ المشرف: د. مبارك نجاح
جامعة وهران 2 أحمد بن محمد

الملخص:

لقد أصبح تطوير وتحسين الإدارة والخدمة العمومية للجماعات المحلية من بين أولويات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من خلال تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية لمواكبة التحولات والتغيرات التي تمخضت عن ظاهرة العولمة، كإصدار العديد من التعليمات والمراسيم والنصوص القانونية والتشريعية قصد استعادة الثقة وتحسين العلاقة بين الدولة والمواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية ولامركزية استصدار الوثائق، وتمثل كل هذه الإجراءات الرؤية الجديدة للدولة لتحسين الخدمات العامة وتلبية حاجيات المواطنين باستخدام مرافق الجماعات المحلية لوسائل وأنظمة المعلومات الحديثة للحد والقضاء على ظاهرة البيروقراطية والمحسوبية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، الخدمة العمومية، الإدارة الإلكترونية، الحوكمة.

Abstract:

The development and improvement of the administration and the public service of the local communities has become one of the priorities of the Ministry of the Interior and local communities and the urbanization through the embodiment of the electronic administration project to cope with the changes and changes that resulted from the phenomenon of globalization such as the issuance of many instructions and decrees and legal and legislative texts to improve the relationship between the state and the citizen And the decentralization of the issuance of documents, and these actions represent the new vision of the state to improve public services and meet the needs of citizens using the facilities of local communities of modern means and information systems of the judiciary On the phenomenon of bureaucracy.

Keywords: Local Communities, Public Service, E-Administration, Governance.

المقدمة:

لقد أولت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا ومتزايدا لموضوع إعادة تأهيل المرافق العمومية للجماعات المحلية من خلال تحسين وترقية خدماتها للمواطنين والتجسيد على أرض الواقع مختلف المشاريع التي تدخل ضمن إطار التنمية المحلية في حدود توفر الموارد المالية المخصصة لها خاصة بعد تراجع مداخيل المحروقات، وأصبح تحديث وعصرنة الإدارة العمومية حتمية وليس خيارا حضاريا خاصة في ظل ما يشهده العالم من تغيرات وتطورات في العديد من المجالات العلمية والتكنولوجية، فإدخال النظام المعلوماتي على سير عمل الإدارة الجزائرية عامة و الجماعات المحلية خاصة سيساهم بقدر كبير في تحريك عجلة التنمية المحلية وخدمة المواطنين في ظروف مناسبة وملائمة وذلك بوجوب توفر مجموعة من الشروط لتحقيق وبلوغ أهداف هذا المشروع. فالتوجه الجديد الذي تبنته السلطات الجزائرية لتأسيس وإرساء نظام جديد للإدارة بما يسمى بالإدارة الالكترونية التي تعد ورشة كبرى يتم من خلاله تحديث وتطوير الإدارة في شتى المجالات الإدارية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية قصد القضاء على العديد من الممارسات السلبية التي ترسخت في سلوك بعض الموظفين الإداريين وحتى بعض المسؤولين كظاهرة البيروقراطية والمحسوبية والفساد الإداري.

إن التحول التنموي وما يحمله من معاني ومضامين اجتماعية وسياسية واقتصادية وحضارية يتطلب استيفاء مجموعة من الشروط والعناصر الأساسية من بينها السرعة والدقة والإتقان الأداء، وتنظيم سير العمل الإداري وترقية نوعية الخدمات العمومية وتسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين علاقة المواطن بالدولة هذا ما يكرسه الإطار التنظيمي المنظم للعلاقة بين الإدارة والمواطن، الذي ينص عليه المرسوم رقم 131/88 المؤرخ في 04 جويلية 1988.

وضمن هذا المسعى قامت وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية والتهيئة العمرانية بإصدار مجموعة من التعليمات الوزارية والمناشير قصد تحسين الخدمة العمومية وتأهيل المرافق العمومية للإدارة المحلية وإنشاء لجان ولائية تعمل على حصر العراقيل والمعوقات التي تعترض مسار عملية إعادة تأهيل المرافق العمومية والتنمية الإدارية طبقا للتعليمة الوزارية رقم 1477 المؤرخة في 30 سبتمبر 2013، إضافة على هذا فقد تم استحداث هيئة تسمى بـ المرصد الوطني للمرفق العام وهي هيئة استشارية يترأسها السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية ومهمتها الأساسية هي ترقية وتطوير المرفق العام والإدارة.

إشكالية الدراسة:

إن عصرنة وتحديث الإدارة المحلية بالجزائر والعمل على الارتقاء بالخدمة العمومية أصبح اليوم حتمية حضارية، هذا ما يتطلب جهازا إداريا قادرا على فهم واستيعاب حاجيات ومتطلبات المواطنين المتزايدة في عالم يعرف تطورا كبيرا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وأصبحت الإدارة الإلكترونية من بين أهم الآليات التي تعول عليها السلطات العليا في البلاد لإحداث التنمية بشتى أنواعها فهي بمثابة قاطرة التنمية، فقد تم إدخال النظام المعلوماتي في العمل اليومي للإدارة المحلية قصد التبسيط والتخفيف من الإجراءات الإدارية والحد من الممارسات البيروقراطية التي تعطل مسار التنمية المحلية المستدامة، ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية العامة للدراسة كالآتي :

كيف تساهم الجماعات المحلية بالجزائر في تحقيق التنمية الإدارية من خلال مشروع الإدارة الإلكترونية؟

وهذه الإشكالية تستدعي التطرق إلى العديد من الجوانب، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالإدارة الإلكترونية؟
- ما هي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية؟ وهل البيئة الداخلية والخارجية للإدارة المحلية مؤهلة لاستقبال هذه المتطلبات؟
- ما مدى إسهام الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية؟
- هل تقوم السلطة الوصية بالسهر على متابعة مشروع الإدارة الإلكترونية قصد التقييم والتقويم؟
- هل تعتبر الإدارة الإلكترونية آلية ناجعة للحد أو القضاء على التسيير التقليدي لمرافق ومؤسسات الدولة والذي تمخض عنه العديد من الممارسات السلبية لبعض الموظفين والمسؤولين وساهم بقدر كبير في انتشار جملة من الظواهر أهمها البيروقراطية والرشوة والفساد الإداري؟

كل هذه التساؤلات تشكل مدخلا للتعرف على واقع التنمية الإدارية بمؤسسات الإدارة المحلية (الولاية، الدائرة، البلدية)، ومدى استجابة العنصر البشري لهذا الرهان الذي أعلنته وزارة الداخلية ألا وهو استعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، وكل الوسائل اللوجستية التي تم تسخيرها من طرف الوزارة الوصية قصد إنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية.

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره، يمكننا عرض العديد من الفرضيات التي نوجزها في الآتي:

- الانتقال من نمط الإدارة التقليدية (الورقية) إلى نمط الإدارة الإلكترونية دليل على عدم نجاعة الإجراءات والتعليمات والقرارات السابقة التي من شأنها تحسين الخدمة العمومية، والتي بقيت عمليا شكلية.
- نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية بالجزائر مرهون بالإرادة السياسية لسلطات البلد.
- العنصر البشري والمادي (اللوجيستي) شرطان أساسيان في إنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من عدة أمور لعل من أهمها ما يلي:

أولا: يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية في الجزائر مصطلحا نوعا ما جديدا، وخاصة بعد الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم من تطور في وسائل الإعلام والاتصال واستعمالها في شتى الميادين، الأمر الذي أصبح أكثر من ضروري وهو إدخال الدولة الجزائرية لهذه التقنيات المتطورة قصد تحسين أداء الموظفين لمهامهم والانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

ثانيا: في ظل التغيرات والتطورات والتحولات التي تعيشها العديد من دول العالم بمن فيهم الجزائر، فلقد أصبح من اولويات الدولة إعادة النظر في نظامها الإداري وإدخال جملة من الإصلاحات والتعديلات، فلظاهرة العولمة تأثيرات كبيرة على سلوك ومتطلبات أفراد المجتمع وبالتالي جاءت هذه الإجراءات كحتمية دولية واقليمية يجب مسايرتها.

أهداف الدراسة:

ولعل من بين أهم أهداف الدراسة ما يلي:

- التعريف بالإدارة الإلكترونية والدور الذي تؤديه في تقديم خدمة عمومية ذو نوعية للمواطنين.
- تبيان مدى أهمية إدخال نظام المعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في إدارة الجماعات المحلية بالجزائر لمواكبة التطورات وتحسين الأداء.
- الفرق بين الإدارة الإلكترونية و الإدارة التقليدية.
- تبيان أهم خصائص الإدارة الإلكترونية في مؤسسات الإدارة المحلية والمرافق العمومية.
- تبيان اهم متطلبات ومقومات مشروع الإدارة الالكترونية.

مناهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

إن طبيعة الموضوع تستوجب علينا الاستعانة بالعديد من المناهج والمتمثلة في:

المنهج المسحي (المسح الاجتماعي): لقد تم الاستعانة بهذا المنهج قصد دراسة وتحليل موضوع البحث، فهو محاولة جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينة منه، وذلك عن طريق استخدام المقابلات أو أية أداة أخرى من أدوات البحث، ويتجلى الاعتماد على هذا المنهج من خلال سرد ووصف وتحليل خصائص ومتطلبات الإدارة الإلكترونية، واستراتيجية تطبيقاتها.

منهج دراسة الحالة: كما تم الاستعانة أيضا بمنهج دراسة الحالة من أجل محاولة جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعطيات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية في الجزائر، ويهتم هذا المنهج الذي يتجه بجمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

أسلوب تحليل المضمون: لقد قمنا باستخدام هذا الاسلوب من أجل تحليل البيانات، ومضامين القوانين، والتشريعات والمواد القانونية التي لها صلة بالإدارة الإلكترونية والجماعات المحلية بالجزائر.

الإستبيان: ويعتبر تقنية يتم من خلالها جمع المعلومات عن طريق إستمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة التي لها صلة بموضوع الدراسة وتفريغ النتائج بالاستعانة بتطبيق SPSS، ولقد استهدف الاستبيان عينة من عمال وموظفي بلدية ودائرة السانية (ولاية وهران) والمقدر عددهم بـ 72.

وعليه، فلقد قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى أربعة محاور:

المحور الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية وأهميتها.
المحور الثاني: أسس الإدارة المحلية وتطبيقها بالجزائر.
المحور الثالث: تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية وآليات المتابعة والتقييم.
المحور الرابع: أثر تطبيقات الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية في تحسين الخدمة العمومية.

المحور الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية وأهميتها:

لقد تمخض عن التقدم التكنولوجي لوسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات نشأة نمط جديد من الإدارة لتعويض النظام الإداري التقليدي، وذلك قصد تحسين نوعية الخدمات، وهو ما يعرف بالإدارة الالكترونية، ومع تزايد حاجيات وطلبات المواطنين أصبح من الضروري التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة الإلكترونية بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن بمؤسساته، وربط الإدارات العامة والوزارات عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها.

1- تعريف الإدارة الإلكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية هي نظام جديد يعتمد بالأساس على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية، وإنجاز الأعمال التنفيذية، واعتماد الانترنت في تقديم الخدمات إلكترونيا، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين الموظفين والمستخدمين في المؤسسة، وبينها و بين المؤسسات الأخرى بما يساعد على اتخاذ القرارات وتحسين الأداء وفعاليته.

ولقد تعددت وتنوعت تعاريف الإدارة الإلكترونية، فهناك من يعرف الادارة الالكترونية بانها" موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الأعمال تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها، والأكثر كفاية في استخدام مواردها [1]".

بينما عرفها آخرون بأنها" الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة[2]".

كما عرفها البنك الدولي بأنها :" مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة[3] " بمعنى آخر فإن الإدارة الإلكترونية هي منظومة حديثة تعتمد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الإلكترونية، و القصد منها هو تحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية تعتمد بالأساس على استخدام وسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة وتطبيقاتها، التي ستعفي المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية[4]، وبالتالي الوصول إلى تجسيد بما يسمى **البلدية الذكية**، وعليه باشرت الوزارة الوصية بإصدار العديد من الإصلاحات و الإجراءات الاستعجالية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

2- خصائص الإدارة الإلكترونية:

تتميز الإدارة الإلكترونية بالعديد من الخصائص مقارنة بالإدارة التقليدية، فلقد أصبحت أداة فاعلة في تحسين الخدمة العمومية، ويمكن حصر أهم خصائص ومزايا الإدارة الإلكترونية كالتالي[5]:

- **السرعة والوضوح والدقة في الأداء:**

لقد عاشت المجتمعات وفي وقت ليس بالبعيد معاناة مع الإدارة التقليدية، والتي لم تكن لتلبي حاجيات وطلبات المواطنين في ظروف ملائمة وفي وقت وجيز، فكان استصدار وثيقة بسيطة على سبيل المثال يتطلب إجراءات معقدة كالتحقق من البيانات

وغير ذلك ، لكن بعد إدخال نظام المعلومات إلى الإدارة أصبح التحكم التام والكلي في البيانات والمعلومات الخاصة بالمواطنين والمؤسسات، مع سرعة إنجاز المعاملات وإرسالها واستقبالها في وقت وجيز.

- **السرية والخصوصية:**

من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بما تتوفر عليه تلك الإدارة من برامج وتطبيقات تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة والحساسة، ولا يتم الولوج إلى قاعدة البيانات إلا للأشخاص الذين يملكون صلاحية ذلك بواسطة كلمة المستخدم كلمة المرور، و بهذا تتميز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية بقدرتها على الحجب مع ضمان سرية تامة بفضل أنظمة منع الاختراق، مما يجعل الوصول إلى أسرارها وملفاتها المحجوبة أمرا في بالغ الصعوبة.

- **مدة ومكان تقديم الخدمة:**

ومن خصائص الإدارة الإلكترونية أنها تملك بوابة عبر الأنترنت يمكن الولوج إليها ومراجعتها طوال ساعات اليوم فهي لا تتقيد في عملها بزمن معين، ومن أي مكان كان، كما أن وصلات شبكاتها الداخلية أو وصلات شبكة الإنترنت ليست في حاجة إلى مبانٍ ضخمة لاستيعاب موظفيها ومكاتبها ودواليبها الكثيرة المتخمة بالملفات والأوراق، وإنما مكان صغير محدود يكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب، فضلا عن أن المتصفح لبوابة للإدارة الإلكترونية يجد نفسه أمام قوائم وخيارات إلكترونية وليس أمام موظفين، حيث يتم الرد عن أسئلة المتصفح ويتلقى الخدمة بيسر عبر قائمة الخيارات والأوامر التي يتيحها لمتصفح الإدارة الإلكترونية، وبالتالي فالمواطن ليس بحاجة للتنقل إلى الإدارة، فأصبح من الممكن جدا الحصول على الخدمات من مقر سكناه وفي وقت وجيز.

- **المرونة:**

الإدارة الإلكترونية إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل إمكاناتها: الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، متعدية بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، مما يعين الإدارة على تقديم كثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك المعيقات في ظل الإدارات التقليدية.

- **الشفافية والرقابة المباشرة:**

كذلك أصبح من الممكن جدا للإدارة الإلكترونية والقائمين عليها من متابعة مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي بوسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها المواطنين، وهكذا يصبح لدى الإدارة أداة للرقابة الآنية تضمن الشفافية وتقيم من خلالها الأداء، بعيدًا عن تلك الأساليب التقليدية للمتابعة والتقييم بالمذكرات والتقارير التي كان يرفعها الموظفون في الإدارات التقليدية.

3- متطلبات تطبيق مشروع الادارة الإلكترونية:

إن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية لا يختلف عن أي مشروع آخر، فهو يحتاج إلى تهيئة البيئة الملائمة لكي يتمكن من تنفيذ مخطط العمل قصد تحقيق نجاح المشروع، فالإدارة تتأثر وتؤثر في الوقت نفسه بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، وتتفاعل

مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، لذلك فمشروع الإدارة الالكترونية يجب أن يراعي العديد من المتطلبات لعل من بين أهمها ما يلي[6]:

- **البنية التحتية المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصال:** لا يمكن تصور تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية من توفير وتجهيز الإدارة بوسائل الاتصال السلكي واللاسلكي الحديثة من حاسب آلي والبرمجيات والشبكات المحلية والوطنية، إذ يجب وجود هذه البنية التحتية التي تعمل على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

– تدريب وتأهيل الكوادر البشرية: يتوقف نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية على مدى مهارات الموظفين، حيث يتم تدريب الموظفين على كيفية استعمال أجهزة الإعلام الآلي وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات وكل البيانات المتعلقة بإنجاح هذا المشروع وذلك عن طريق مراكز ومؤسسات متخصصة في المجال.

– توفر الإرادة السياسية والدعم السياسي: والمقصود من هذا أنه يجب تأسيس أو إنشاء هيئة أو لجنة تتولى الإشراف على تطبيق ومرافقة المشروع وتقييم المستويات التي وصل إليها في التنفيذ.

– توفير الأمن الالكتروني: ولإضفاء المشروعية و المصداقية عمل الإدارة الالكترونية يجب وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تنظم وتبين أطر العمل، حيث يتم تأمين البرمجيات بأنظمة وتطبيقات حماية متعددة من أجل ضمان عالي من السرية الإلكترونية لحماية وحفظ المعلومات والبيانات الوطنية والشخصية من الاختراق والقرصنة من قبل أطراف غير معنيين والتي تشكل خطورة على الأمن القومي و الشخصي للدولة أو الأفراد.

– خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام الإدارة الالكترونية: يجب على الإدارة القيام بحملة دعائية يتم من خلالها إبراز محاسن استعمال الإدارة الإلكترونية وضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها و يشارك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة و تلفزيون و صحف وتنظيم الندوات والمؤتمرات حول موضوع الإدارة الالكترونية.

بالإضافة إلى هذه العناصر يجب توفير بعض العناصر الفنية و التقنية التي تساعد على تبسيط و تسهيل استخدام الإدارة الالكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين و منها: توحيد أشكال المواقع الحكومية و الإدارية و توحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل.

المحور الثاني: أسس الإدارة المحلية وتطبيقها بالجزائر.

تعتبر الإدارة المحلية من أفضل النظم الإدارية التي من خلالها يتم تحقيق اللامركزية في النشاط الحكومي المركزي على المستوى المحلي. وإن معظم الدول بمستوياتها المختلفة من حيث التقدم والنمو، وباختلاف أنظمتها الحكومية، لازالت تسعى إلى الوصول نحو الصيغة السليمة والأنجع التي يمكن بها توزيع مسؤولية تنظيم وأداء الخدمات العامة على السلطات المحلية. وإن النقل الفعلي لبعض الاختصاصات التي تتوالاها الوزارات وأجهزتها التابعة إلى السلطات المحلية يعتبر نموذجا للتنظيم في الإدارة العامة أكثر امتيازا من تطبيق اللامركزية اقتصارا على إطار الوحدات الإدارية الإقليمية التابعة للوزارات.

1- تعريف الإدارة المحلية:

تعتبر الإدارة المحلية نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء للوحدات المحلية الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، أي ان الإدارة المحلية تؤدي إلى نقل بعض السلطات إلى الوحدات المحلية. وهذا بالطبع لا يقضي على اختصاصات الحكومة المركزية بل انه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية، ونتيجة لهذه العلاقة فيجب التنسيق بين الطرفين[7].

وتعني الإدارة المحلية حسب الأمم المتحدة على أنها:" نظام من نظم الإدارة العامة، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية علي أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة. وهي بذلك تحث على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية الي المحليات لمواجهة مسؤولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي[8]".

كما تعرف الإدارة المحلية على أنها "ذلك الاستقلال المقصور على الجانب الإداري والتنفيذي دون أن تعطي أية سلطات تشريعية ووظائف قضائية أو تخطيطية، فهي تخضع للنظام الإداري للدولة والقانون الإداري الذي تفرضه، كما يقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأ الانتخابات للجان المحليات الشعبية مباشرة وتدار من قبل مجالس إدارية شعبية مفوضة انتخابيا [9]".

وتعرف أيضا على أنها ذلك" النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مرفقية (مصلحية) مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة[10]".

ومن هنا يتضح أن اللامركزية الإدارية أو ما يسمى بالإدارة المحلية تنقسم غلى نوعين[11]:

- **اللامركزية المرفقية أو المصلحية:** وهي التي تقوم على وجود أشخاص معنوية (مؤسسات عامة) متخصصة في نشاط معين.
- **اللامركزية الإقليمية:** وهي التي تقوم على أساس جغرافي، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية (الولايات والبلديات) تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة ترتبط فيما بينها بروابط التضامن وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب.

ولقيام الإدارة المحلية يجب أن تستند على المقومات التالية[12]:

- **الاعتراف والإقرار بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:** يرجع سبب مبدأ قيام نظام اللامركزية إلى وجود مصالح أو شؤون محلية، تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان الإقليم أو جهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.
- **تمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية:** تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة من خلال إعطاء بعض الأجهزة استقلالا قانونيا حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق، ومن التزامات وتحمل للمسؤولية. إن إضفاء الشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق قدرا من الحرية في

التصرف ويدعم الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به في مواجهة السلطة المركزية، مما أدى هذا إلى تأكيد الشخصية المعنوية للوحدات من الناحية الفقهية والقانونية.

- **إنشاء مجالس محلية منتخبة ومستقلة لإدارة وتولي تلك المصالح والشؤون المحلية للمواطنين:** لا ينبغي أن تمنح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها، لابد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل، ذلك لأن نظام الإدارة المحلية لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف إدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة فحسب، ولكنه في الوقت ذاته يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديمقراطي والسماح للمواطنين أن ينتخبوا من يمثلهم على المستوى المحلي.
- **خضوع المجالس المحلية المنتخبة لدى قيامها بتلك المصالح لرقابة الإدارة المركزية (الوصاية)**[13]: إن استقلالية الوحدات أو المجالس المحلية المنتخبة يكون محدودا في نظام اللامركزية الإدارية وإلا انتقلنا إلى نظام اللامركزية السياسية، أي التحول من دولة موحدة إلى دولة اتحادية (النظام الفيدرالي)، وعليه يجب قيام علاقة رقابة أو وصاية إدارية بين الإدارة المركزية والوحدات اللامركزية.

2- أهمية الإدارة المحلية:

يتميز نظام الإدارة المحلية عن غيره من الانظمة بالعديد من الخصائص والمميزات ما يجعله ذو أهمية كبيرة، فإن لنظام الإدارة المحلية أهمية كبيرة على الصعيد السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي، ولعل من أهمها مايلي[14]:

أ- الأهمية السياسية:

- الديمقراطية والمشاركة في صنع السياسة المحلية واتخاذ القرار: تعد الديمقراطية والمشاركة السياسية أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام الإدارة المحلية، وهي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية. وغنى عن القول بأن الإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، وأساسا وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، فإن إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدربهم على أبجديات العمل السياسي بما يعزز لديهم مهارات إدارة شؤون الدولة والحكم.

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: إن نظم الإدارة المحلية تسهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائياً.

- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة: وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة. ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندها تبقى الوحدات المحلية (اللامركزية) التي اعتادت على حرية التصرف والاستقلال قادرة على الوقوف على قدميها والتصدي لمسئولياتها دون شعور بالحاجة أو الاعتماد المطلق على المركز.

ب-الأهمية الإدارية:

يعد نظام الإدارة المحلية وسيلة ملائمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها، وتتلخص الأهمية الإدارية للإدارة المحلية فيما يلي:

– **تحقيق درجة عالية من الفعالية الإدارية والقضاء على البيروقراطية:** إن انتقال الصلاحيات إلى السلطات المحلية وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق سيساهم بقدر كبير من تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الروتين وتلبية حاجيات المواطنين في ظروف جيدة وفي وقت وجيز.

– **خلق روح المنافسة بين وحدات الإدارة المحلية** (ولايات وبلديات)، ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة لذلك.

ت–الأهمية الاقتصادية:

تبرز الأهمية الاقتصادية لنظام الإدارة المحلية فيما يلي:

– توفير مصادر التمويل المحلي من خلال التحصيل الضريبي والجبائي للشركات وإيرادات ممتلكات البلدية مما يساهم في تخفيف عن مصادر التمويل التقليدية للدولة وتخصيص تلك المصادر للمشاريع ذو البعد الوطني.

– خلق مشاريع اقتصادية تتوافق مع طبيعة الوحدات واحتياجات المواطنين، فالمجالس المحلية أقدر في غالب الأحيان من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشاريع الاقتصادية والتنموية الذي تحتاجه البلدية.

ث–الأهمية الاجتماعية:

تتمثل الأهمية الاجتماعية للإدارة المحلية فيما يلي:

– تساهم الإدارة المحلية من تقريب الإدارة من المواطن، بما يضمن تفهم الإدارة لاحتياجات وأولويات المواطنين ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

– دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته وإشراكه في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للدولة.

– إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها التنظيمات الحديثة.

3– مؤسسات الإدارة المحلية بالجزائر:

تعتبر الجماعات المحلية بالجزائر والمتمثلة في كل من الولاية والبلدية من بين أهم المؤسسات التي تقوم عليها الدولة فمن خلالها يتم ممارسة السلطة اللامركزية وبواسطتها يتم تجسيد السياسات العامة للدولة.

– **الولاية:**

تعريف الولاية: فهي الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون[15].

هيئات الولاية:

- **المجلس الشعبي الولائي:** إن المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية و الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه.

ويتشكل المجلس من مجموعة المنتخبين تم اختيارهم و تزكيتهم من قبل سكان الولاية من بين مجموعة من المترشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المترشحين الأحرار، وعليه فإن المجلس يتشكل فقط من فئة المنتخبين[16].

رئيس المجلس الشعبي الولائي كيفية انتخابه و صلاحياته: ينتخب المجلس الشعبي الولائي من بين أعضاءه رئيسا و ذلك باعتماد أسلوب الاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة ، و إذا لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة في الدور الأول تجري انتخابات في دورة ثانية يكتفي فيها بالأغلبية النسبية، و في حالة تساوي الأصوات تسند رئاسة المجلس لأكبر المترشحين سنا و تكون الرئاسة لكامل الفترة الانتخابية[17] وبعد انتخابه يتولى رئيس المجلس الشعبي الولائي اختيار مساعدا له أو أكثر من بين المنتخبين ويقدمهم للمجلس الشعبي للموافقة عليهم، ويعين الرئيس في حالة تعدد النواب أحد المساعدين لإنابته في حالة غيابه، وفي حالة حصول مانع للمساعد أو للمساعدين يعين المجلس من بين أعضاءه من يتولى مهام الرئاسة[18] أما عن صلاحيات رئيس المجلس الشعبي الولائي فهي كثيرة نذكر منها:

- يتولى رئيس المجلس إرسال الاستدعاءات للأعضاء مرفقة بجدول الأعمال وشعر الوالي بذلك.
- يتولى إدارة المناقشات.
- يقترح مكتب المجلس و يقدمه للمجلس لانتخابه.
- يطلع أعضاء المجلس بالوضعية المالية العامة للولاية.

- **الوالي:** يعتبر الوالي سلطة إدارية وسلطة سياسية في نفس الوقت ويستخلص من النصوص القانونية بأنه يشكل السلطة الأساسية في الولاية، وعلى هذا الأساس يتمتع بصلاحيات هامة جدا تتمثل في كونه من جهة ممثل للدولة ومن جهة أخرى ممثل للولاية[19].

ويتمتع الوالي بالازدواجية في الاختصاص، حيث يحوز على سلطات بصفته هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، كما يمارس سلطات أخرى باعتباره ممثلا للدولة[20].

- **البلدية:**

تعريف البلدية: فالبلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[21]، وهي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[22]، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين

وتحسينه[23]. وفي ميثاق طرابلس وعند التطرق إلى موضوع البلدية تَقرر أن أجهزتها سيتم انتخابها وتكون لها صلاحيات خاصة تمارسها تحت وصاية السلطة المركزية[24]، وعليه فتعريف البلدية في الجزائر يعتبر مزج بين النموذج اليوغسلافي والذي يتميز بالاستقلالية النسبية والنموذج الفرنسي الذي يتميز بالمركزية العقلانية، وهذا من أجل توفير مجال لممارسة المواطنين حقهم في المواطنة وتسيير شؤونهم المحلية هذا ما يطلق عليه حاليا بـ الديمقراطية التشاركية والتي تعتبر من بين أولويات الدولة قصد ترسيخها و العمل بها على أرض الواقع.

أما من الناحية السوسيولوجية فالبلدية هي عبارة عن حقيقة طبيعية تضم جماعة من الأفراد يشتركون في العديد من الروابط الاجتماعية والثقافية والتاريخية والجغرافية ويتم تنظيم العلاقة فيما بينهم عن طريق القانون[25].

وتعتبر البلدية من أهم المؤسسات التي يبنى عليها النظام الاجتماعي ككل، فهي من ناحية تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية وتعبر عنهما وتعكس برامجهما وتتوسط مباشرة بينهما وبين المواطن على مستواها الاقليمي، ومن ناحية أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي وتطلعاته واحتياجاته.

هيئات البلدية: تتكون البلدية من 3 هيئات المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للبلدية[26].

المجلس الشعبي البلدي: وهو هيئة المداولة في البلدية ينتخب لمدة 5 سنوات، ويتراوح عدد أعضائه من 7 إلى 33 عضو وذلك بحسب التعداد السكاني للبلدية، و يعد نظامه الداخلي و يصادق عليه في أول دورة. و يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة 5 أيام[27]، حيث يعالج في مداولاته شؤون البلدية التي تدخل ضمن صلاحيته وضمن اختصاصاته.

رئيس المجلس الشعبي البلدي: يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواجية في الوظيفة، فالأولى تتمثل في تصرفه باسم البلدية والثانية باسم الدولة، ويكون ذلك تحت سلطة الوالي وهو ما يؤدي الى تعدد صلاحيته وفق المجالات التي يباشر فيها مهامه خاصة في مجال التنمية المحلية[28].

مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي:

لرئيس المجلس الشعبي البلدي العديد من المهام لعل أهمها كالتالي:

- السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.
- التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص، ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.
- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري.
- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة،

وعليه فإن البلدية تمثل قاعدة اللامركزية، ومكان لممارسة حق المواطنة، كما أنها تعتبر المحرك الأساسي للدفع بعجلة التنمية المحلية.

المحور الثالث: تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية وآليات المتابعة والتقييم:

لقد وضعت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية تصورا عاما عن مشروع البلدية الذكية والذي يعتبر مشروع ذو قيمة كبيرة للدولة و المواطنين على حد سواء، ولعل من بين أهم الخطوات التي باشرتها الوزارة في سبيل تحقيق هذا المشروع هو اتخاذ العديد من الإجراءات التي نخص بالذكر أهمها:

1. **رقمنة وثائق الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية**[29]:

✓ **إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:**

يعتبر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من أهم الإنجازات التي ساهمت في تحسين وتطوير عمل الإدارة وتمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية، حيث يقوم هذا السجل بتجميع قاعدة بيانات كل البلديات 1541 المنتشرة على مستوى تراب الجمهورية والمتمثلة في صور رقمية تحوي جميع المعطيات المحجوزة الخاصة بشهادة الميلاد الأصلية التي تتضمنها سجلات الحالة المدنية ويتم رفعها عن طريق الماسح الضوئي من طرف الأعوان المختصين التابعين للبلديات.

✓ **إنشاء قاعدة معطيات الحالة المدنية على مستوى كل ولاية:**

يتم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالحالة المدنية لكل ولاية (على مستوى مديرية التنظيم والشؤون العامة) عن طريق تجميع المعطيات المحجوزة عبر كافة بلديات الولاية.

✓ **إنشاء قاعدة معطيات الحالة المدنية على مستوى البلديات:**

يتم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالحالة المدنية لكل بلدية يتم من خلالها رفع المعطيات عبر الماسح الضوئي لجميع شهادات الحالة المدنية لسجلات البلدية.

✓ **الشبكة:**

لقد تم ربط كل البلديات 1541 المنتشرة عبر التراب الوطني والولايات 48 عن طريق شبكة ذات التدفق العالي الخاص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

✓ **برمجيات نظام رقمنة الحالة المدنية:**

لقد تم إنشاء 3 برمجيات على مستوى كل بلدية والمتمثلة في:

أ- برمجيات تسليم شهادات الميلاد: وهي عبارة عن برمجيات وُضعت خصيصا لاستصدار وتسليم شهادات الميلاد الخاصة بالمواطنين المولودين بالبلدية الأصلية أو غير المولودين بالبلدية الأصلية.

ب– برمجيات نقل الشهادات والتعديلات: وهي عبارة عن برمجيات يتم من خلالها إرسال كل ما استحدث في قاعدة البيانات المحجوزة ويتم ذلك بصفة أسبوعية (ولادات جديدة وكل ما يتعلق بالبيانات الهامشية) إلى السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

ت– برمجيات التبليغ عن أخطاء محتملة أثناء الحجز أو النقل: وهي عبارة عن برمجيات يتم من خلالها التبليغ عن ورود خطأ أو أخطاء في بيانات شهادة الميلاد، فيقوم العون بإرسال التبليغ عن الخطأ إلى السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ويتم إحصاء جميع التبليغات من طرف السجل ليقوم بمعالجة ومقارنة الأخطاء مع الصور الممسوحة للشهادة المعنية المخزنة بالقاعدة المركزية.

وقد تم تأمين هذه البرمجيات بأنظمة وتطبيقات حماية متعددة من أجل سلامة وحفظ المعلومات والبيانات من الاختراق والقرصنة من قبل أطراف غير معنيين.

و في هذا الإطار وجهت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تعليمة إلى ولاة الجمهورية تتضمن إجراءات فورية بهدف مساعدة المواطنين على تصحيح الأخطاء المسجلة في سجلات الحالة المدنية والقضاء على المتاعب التي يعانون منها في هذا المجال، وتتمثل هذه الإجراءات في إعداد نماذج لطلب التصحيح بالتنسيق مع مصالح العدالة حسب طبيعة كل خطأ ووضعها بين أيدي المواطنين المعنيين لاستعمالها عند الحاجة، إضافة إلى تعيين موظفيْن مؤهليْن على مستوى كل بلدية وتكليفهما بمساعدة المواطنين الراغبين في تصحيح الأخطاء المكتشفة عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة أمام العدالة عوضا عن المواطنين المعنيين[30].

وهذه الإجراءات تتم من دون تكاليف مالية للمعنيين بموجب أمر من رئيس المحكمة[31]، أما فيما يتعلق بالجزائريين الذين لديهم عقود محررة بالخارج أو مسجلة هناك، فإن المعني يمكنه تصحيح العقد في سجلات القنصلية بأمر من رئيس المحكمة[32]، كما له الحق في تسجيل العقد بالسجلات القنصلية إذا لم يسجل العقد بسبب عدم وجود عقود كتابية في البلد الأجنبي[33]، حيث تثبت الحالة المدنية بموجب حكم من رئيس أي محكمة عبر القطر الوطني بناءا على طلب المعني أو المركز الدبلوماسي القنصلي ويكون لأي رئيس محكمة صلاحية إصدار حكم بتصحيح العقود الخاصة بالجزائريين المحررة في الخارج[34].

ولقد مكّن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من تخفيف وتبسيط وبقدر كبير الإجراءات الإدارية كإلغاء بعض الوثائق مثل الشهادة الشخصية للحالة المدنية وتقليص عدة وثائق في وثيقة واحدة من وثائق الحالة المدنية القائمة والتي أصبحت تتكون من 12 وثيقة للحالة المدنية عوض 29 وثيقة تستعمل في مختلف البلديات والمصالح القنصلية واستحداث وثيقتين مشتركتين بين المصالح (الإشعار بالزواج والطلاق والإشعار بالوفاة) ، فإلغاء و تقليص عدد استمارات الحالة المدنية ضمن الإجراءات التي أقرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ساهم في القضاء تدريجيا على المماطلات والممارسات البيروقراطية في الإدارات العمومية.

كما سمح إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بالقضاء نهائيا كمرحلة أولى على معاناة المواطن المرغم على التنقل في كل مرة إلى مقر بلدية ازدياده قصد الحصول على وثائق الحالة المدنية التي تخصه، كما تم ربط السجل الوطني الآلي بمختلف

القطاعات الوزارية وفروعها المحلية ما سمح بالارتقاء إلى مستوى أحسن في خدمة المواطن، وذلك من خلال إعفاءه من تقديم تلك الوثائق[35] ، فالموظف المكلف بالملف يمكنه الاطلاع على نفس المعلومات التي تحتويها ذات الوثائق مباشرة بفضل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من دون استخراجها، وعليه فمن بين مزايا الإدارة الإلكترونية تخفيف المصاريف والأعباء الموجهة لاقتناء اللوازم و الأدوات المكتبية كالأقلام و الأوراق وغير ذلك، وربح الوقت وبذل جهد أقل في تقديم خدمة عمومية ذو نوعية.

	العدد	النسبة المئوية٪
بلديات ولاية وهران	26	٪100
ملحقات البلديات 26	103	٪100
البلديات التي لا تتوفر على ملحقات	02	
الملحقات البلدية التي لم تنطلق بها أشغال الربط بالسجل الوطني	24	٪24.72
الملحقات البلدية التي هي قيد الربط بالسجل الوطني	13	٪13.39
الملحقات البلدية التي تم ربطها بالسجل الوطني	65	٪66.95

الجدول رقم 1: عدد البلديات والملحقات البلدية التي تم ربطها بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية إلى غاية 27 فبراير 2017 [36] (جدول من إعداد الباحث)

2. إعادة تأهيل المرافق العمومية والإدارية المحلية وتحسين الخدمة العمومية.

إنه لمن غير الممكن تصور تعزيز أسس ومبادئ دولة الحق والقانون وتكريس العدالة الاجتماعية من دون توفر مرافق عمومية إدارية ناجعة وفعالة، وفي هذا الشأن بذلت الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة في تزويد الإدارات العمومية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمنشآت قاعدة عصرية لمواكبة التطورات وتجهيز مقراتها بكل الوسائل التكنولوجية والتقنية الحديثة من أجل تحسين أداء موظيفها وتسهيل أداء مهامهم في أحسن الظروف قصد تقديم **خدمة عمومية** نوعية والتي تعتبر بمثابة الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية رغباتهم وإشباع حاجياتهم المتنوعة، ولهذا يركز الدكتور ثابت عبد الرحمان إدريس في تعريفه للخدمة العمومية على أساس محورين[37] وهما :

– **تعريف الخدمة العمومية كعملية** : يمكن اعتبار الخدمة العمومية التي تقدمها المرافق العمومية على أنها تمثل عمليات ذات طابع تكاملي، تنطوي على مدخلات وتشغيل ومخرجات، حيث أن المدخلات ثلاثة أنواع وهي التي يجرى عليها عمليات التشغيل لكي تنتج الخدمة المطلوبة وهذه المدخلات هي:

- **الأفراد** : يعتبر المواطن طالب الخدمة من مرفق عام أحد أنواع المدخلات في عملية الخدمة العامة.
- **الموارد** : يمكن اعتبار أن مختلف الموارد والأشياء هي أحد أنواع المدخلات في عمليات الخدمة العمومية المقدمة من طرف المرافق العامة.
- **المعلومات** : يقصد بالمعلومات كأحد المدخلات في عمليات الخدمة العمومية، عمليات تشغيل المعلومات، ويعكس هذا النوع الجانب الحديث للخدمة العامة.

– **تعريف الخدمة العمومية كنظام** : إن الخدمة التي تقدمها المرافق العمومية كنظام يتكون من أجزاء مختلفة تشمل على ما يلي:

- **نظام عمليات تشغيل أو إنتاج الخدمة:** وفق هذا النظام تتم عمليات التشغيل على المدخلات الخدمة لإنتاج العناصر الخاصة بالخدمة.
- **نظام تسليم الخدمة** :ووفق هذا النظام يتم تجميع نهائي لعناصر الخدمة، ثم التسليم النهائي للخدمة، وإيصالها لطالب الخدمة[38].

وضمانا للسير الحسن لمشروع عصرنة الإدارة المحلية والقضاء على الممارسات البيروقراطية المتبقية في بعض الهيئات الإدارية خاصة بعد تسجيل النقائص والشكاوي المتعلقة مثلا في ظروف استقبال المواطنين والتكفل بانشغالاتهم وطلبتاهم، قامت الوزارة الوصية بإصدار مجموعة من الإجراءات والقرارات تخص هذا الشأن.

3. تسيير شبابيك الحالة المدنية ومصالح التنظيم العام:

يتعين على أعوان شبابيك الحالة المدنية بالبلديات ومصلحة التنظيم العام بالدوائر والولايات أن يكونوا من الأعوان المعروفين بكفاءتهم المهنية وانضباطهم ونزاهتهم في أداء الخدمة العمومية حيث يكونوا محل تقييم ومتابعة مستمرة من طرف مسؤوليهم المباشرين[39]، مع ضرورة تنظيم دوارت تكوينية للأعوان قصد اطلاعهم على المستجدات فيما يخص الجوانب القانونية والتنظيمية المتعلقة بمهامهم ووسائل الاتصال الحديثة.

4. الاستقبال والتكفل بشكاوى وطلبات المواطنين:

يتعين على جميع المسؤولين المحليين من الوالي، المدراء التنفيذين للولاية، المصالح العمومية المحلية الرئيسية، رؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية تنظيم يوم من أيام الأسبوع يتم فيه استقبال المواطنين من أجل تعزيز مصداقية المرافق العمومية الإدارية[40]، وتكليف إطارات مؤهلة للتكفل ببرمجة عمليات الاستقبال ومتابعة شكاوي وتظلمات المواطنين والتكفل بها بشكل جدي وفعال، والسهر على تحسين ظروف استقبال المواطنين من خلال[41]:

- تهيئة وتجهيز قاعات الاستقبال والانتظار بصفة لائقة.
- تفادي تكليف المقابلات لمسؤولين آخرين غير المعتادين إلا لأسباب قاهرة.
- منع تكليف أعوان الأمن والوقاية القيام بمهام الاستقبال والتوجيه، وتعيين أعوان استقبال مؤهلين.

وقصد ضمان التنسيق والإشراف لنشاطات الرقابة والتوجيه، فقد تم إنشاء منصب عالي "مكلف بالاستقبال والتوجيه في الإدارة الإقليمية"[42] يتم تحديد شروط التعيين والزيادات المترتبة عن المنصب وفق القانون الأساسي لمستخدمي إدارة الجماعات الإقليمية الصادر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011، ويكلف شاغل هذا المنصب بالمهام التالية:

- استقبال وتوجيه المواطنين؛
- توجيه ومرافقة المواطنين إلى المصالح المعنية؛
- إعلام المواطنين بمختلف الإجراءات الإدارية؛
- مسك دفتر الشكاوى؛

- ضمان تنفيذ إجراءات النظافة والأمن على مستوى أماكن استقبال المواطنين؛
- تأطير وتقييم المستخدمين الموضوعين تحت سلطته[43].

ولهذا الغرض، وعلى سبيل المثال فقد تابع المستخدمون المعيينون على مستوى البلديات 26 والدوائر 9 لولاية وهران دورتين تكوينيتين نظمتها مديرية الإدارة المحلية، فالأولى كانت بين 21 أبريل و08 ماي 2014 والثانية بين 23 نوفمبر و27 نوفمبر 2014[44].

5. إنشاء لجنة ولائية مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية للجماعات المحلية.

ومن بين أهم الإجراءات التي باشرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تنصيب على مستوى كل ولاية لجنة مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة للقطاع، يتولى رئاستها الوالي وتتشكل من الأعضاء التاليين:

- الأمين العام للولاية؛
- مدير التنظيم والشؤون القانونية، مكلف بأمانة اللجنة؛
- المفتش العام للولاية؛
- مدير الإدارة المحلية؛
- أربعة ولاة منتدبين بالنسبة للجزائر العاصمة، أو أربعة رؤساء دوائر على الأكثر بالنسبة لباقي الولايات؛
- أربعة رؤساء المجالس الشعبية وأربعة أمناء عامون للبلديات؛
- عضوين من المجلس الشعبي الولائي.

ويمكن لهذه اللجنة إشراك الأساتذة الجامعيين والأكاديميين وممثلي الحركة الجمعوية في الاجتماعات وإثراء أعمالها.

وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

- حصر العراقيل والصعوبات التي تعترض عملية إعادة تأهيل المرافق العمومية؛
- تقديم الاقتراحات والتوصيات الكفيلة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية الولائية؛
- مرافقة المصالح الإدارية المحلية في إعداد وتنفيذ مخططاتها الخاصة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية؛
- التقييم الدوري لنشاطات المصالح المحلية الموجهة لإعادة تأهيل المرافق الإدارية.

ويجب على اللجنة القيام بإرسال وبصفة دورية تقريرا شهريا مفصلا عن نشاطها إلى الإدارة المركزية والمتمثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية قبل العاشر من كل شهر كأقصى تقدير[45]، وقد تم إنشاء هذه اللجنة على مستوى جميع ولايات الجمهورية بما فيها ولاية وهران[46].

ولتعزيز إرادة الدولة الجزائرية في تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية وتحسين الخدمة العمومية، تقرر تأسيس لجنة للإشراف على المخطط الوطني لتبسيط الإجراءات الإدارية، تكلف هذه اللجنة بضمان تجانس المخطط الوطني لتبسيط الإجراءات ومتابعة تنفيذه الدائمة. وتتمثل مهام اللجنة خصوصا فيما يلي:

- تحديد الكيفيات العملية لإعداد وتنسيق وتقييم المخطط الوطني لتبسيط الإجراءات الإدارية؛

- دراسة المشاريع القطاعية السنوية لتبسيط الإجراءات الإدارية، وإبداء رأيها فيها بصفة مسبقة؛
- إقتراح كل إجراء أو عمل لتبسيط الإجراءات ذي طابع قطاعي أو قطاعي مشترك؛
- ضمان المتابعة الدائمة لتنفيذ المخططات القطاعية السنوية لتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- السهر على نشر الإجراءات الإدارية المبسطة وتعميمها لدى المرتفقين؛
- إعداد تقارير فصلية وسنوية حول مدى تنفيذ المخططات القطاعية السنوية لتبسيط الإجراءات الإدارية، وترسلها للوزير الأول.

وتتشكل هذه اللجنة والتي يترأسها المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، من ممثلي الدوائر الوزارية المكلفة على التوالي بما يلي:

- الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- العدل؛
- الشؤون الخارجية؛
- المالية،
- الصناعة؛
- التجارة؛
- العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- السكن والعمران والمدينة[47].

ولتعزيز ممارسة **الديمقراطية التشاركية** أصبح بإمكان المواطنين الاطلاع على سجل المداولات الخاصة باجتماع المجالس الشعبية البلدية والولائية، بالإضافة إلى حضورهم جلسات المجالس والاطلاع على جميل أعمال المجلس، تنفيذا لقانون البلديات الذي يقر بذلك[48]، والذي تقر جميع بنوده بضرورة إشراك المواطنين في مداولات المجلس الشعبي البلدي وقرارات رئيس المجلس فيما يتعلق برقابتها ونشرها وتنفيذها، خدمة لمصلحة الجماعة المحلية والمواطن، وعليه قامت وزارة الداخلية بإرسال العديد المراسلات موجهة لولاة الجمهورية، تتمثل في ضرورة إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وفق ما هو منصوص عليه في القانون وما تقره الأوامر وتهدف إرسال هذه التعليمات إلى تذكير المسؤولين المحليين بدور البلدية الذي يعتبر فضاء للتعبير الديمقراطي، تتم فيه تعبئة روح المبادرة والعمل المحلي لفائدة المواطنين، قصد الاستجابة لاحتياجاتهم اليومية في إطار السياسة الوطنية للتنمية، بما يفرض على المجلس الشعبي البلدي أن يكون في الاستماع للمواطنين، من خلال التأكيد على مسار موحد ومنظم لمداولات المجلس الشعبي البلدي وقرارات رئيس المجلس فيما يتعلق برقابتها، نشرها وتنفيذها، خدمة لمصلحة الجماعة المحلية والمواطن، بالإضافة إلى تكريس مبدأ إعلام واستشارة المواطنين حول تسيير شؤون بلديتهم، من خلال إلزام المجلس البلدي بالأخذ بعين الاعتبار بآرائهم فيما يتعلق باختيار أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

6. استحداث المرصد الوطني للمرفق العام.

لقد تم استحداث هيئة استشارية مقرها بالجزائر العاصمة تسمى بـ **المرصد الوطني للمرفق العام**، يكلف بالتشاور مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية الأخرى، بتقييم أعمال تنفيذ السياسة الوطنية والإشراف عليها في ميدان ترقية المرفق العام والإدارة

وتطويرهما[49]، واقتراح القواعد والتدابير الرامية إلى تحسين تنظيم المرفق العام وسيره، قصد تكييفها مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وكذا مع حاجات مستعملي المرفق العام، إضافة إلى اقتراح أعمال تنسيق وربط عبر الشبكات بين الدوائر الوزارية والإدارية والهيئات العمومية قصد ترقية الابتكار والنجاعة في مجال خدمات المرفق العام.

أما فيما يتعلق بعصرنة المرفق العام، يكلف المرصد بدراسة واقتراح كل تدبير من شأنه المساهمة في قيام الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية بتنفيذ برنامجها الخاص بعصرنة المرفق العام وبه يتم:

- العمل على تطوير الإدارة الإلكترونية بإدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وتعميمها.
- يحفز على وضع أنظمة وإجراءات فعالة للاتصال قصد ضمان إعلام المواطنين حول خدمات المرفق العام، وتحسين حصول المستعملين على المعلومة وجمع آرائهم واقتراحاتهم والرد على شكاويهم.
- العمل على تحسين ظروف عمل أعوان المرفق العام ومستعمليه.
- العمل على ترقية ثقافة المردودية والاستحقاق الشخصي لأعوان المرفق العام.

ويتشكل المرصد الذي يرأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- خمس شخصيات يتم اختارهم نظرا لخبرتهم والذين مارسوا مناصب عليا على مستور أجهزة الدولة تم اقتراحهم من طرف وزير الداخلية؛
- ممثلي القطاعات الوزارية المذكورة أدناه، ذوو رتبة مدر على الأقل:
  - وزارة المالية؛
  - وزارة الصناعة والمناجم؛
  - وزارة الطاقة؛
  - وزارة التجارة؛
  - وزارة السكن والعمران والمدينة؛
  - وزارة التربية الوطنية؛
  - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
  - وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
  - وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
  - ممثل عن المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري؛
  - ممثل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
  - ممثل عن الديوان الوطني للإحصاء؛
  - رئيسا مجلسين شعبيين ولائين يعينهما وزير الداخلية؛
  - رئيسا مجلسين شعبين بلديين يعينهما وزير الداخلية؛
  - ممثلان عن الجمعيات ذات الطابع الوطني يختاران من بن الجمعيات الأكثر تمثيلا؛
  - ممثل عن وسائل الإعلام[50].

يعين أعضاء المرصد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من وزير الداخلية بناءا على اقتراح من المؤسسات والهيئات التي يخضعون إليها [51]، ويجتمع المرصد في دورة عادية أربع مرات في السنة، ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو بطلب من ثلثي أعضائه على الأقل[52].

المحور الرابع: أثر تطبيقات الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية.

يعتبر مشروع إعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية من بين الورشات الكبرى التي أطلقتها الدولة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة قصد تقريب الإدارة من المواطن وتحسين العلاقة فيما بينهما، ولتحسين الخدمات وتخفيف وتسريع الإجراءات الإدارية، اتخذت الدولة جملة من التدابير والإجراءات من شأنها السماح بتسهيل الأمور للمواطن ورفع العوائق البيروقراطية قصد تقليص الشرخ الموجود بين الإدارة والمواطن، **و**إجراء إدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المرافق العمومية المحلية للجماعات المحلية ساهم بقدر كبير في تحسين أدائها وخدماتها الموجهة للمواطنين، حيث ساعدت هذه التكنولوجيا بتقريب الإدارة بالمواطن، فتجسيد وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لمشروع المواطن الإلكتروني على أرض الواقع، حيث أصبح لكل مواطن رقم تعريفي وطني يمكنه من استخراج جميع وثائق الحالة المدنية وهذا بفضل السجل الآلي للحالة المدنية وتتم العملية في ظرف قياسي لا يتجاوز 30 ثانية، وبالتالي أنهى هذا الإجراء معاناة المواطنين حينما يقصدون مصالح البلدية أو مقر الدائرة لاستخراج وثائقهم.

و لعل لمن بين أهم تدابير تخفيف الإجراءات الإدارية لتقريب الإدارة من المواطن نذكر مايلي:

– جواز السفر البيومتري: لقد تم تقليص مدة الحصول على جواز السفر البيومتري، وحُددت مدة صلاحيته بعشر سنوات بدلا من خمس كما كان معمولا به سابقا وبخمس سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة سنة[53] ويرجع هذا الإجراء إلى تغيّر ملامح وجه الطفل القاصر، ولتجنب عناء تنقل المرضى والأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة إلى مقر المصالح الإدارية استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ف هذا الشأن وكسابقة أولى في القطاع فرقا تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة، قصد تمكين هذه الفئات من القيام بإجراءات استصدار جواز السفر من أخذ البصمات والتوقيع الالكتروني والصورة الرقمية من مقرات إقامتهم.

وقد صرح السيد بوعلام حسان مدير السندات والوثائق المؤمنة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية انه تم استخراج 11.002.000 جواز سفر بيومتري من طرف طالبيه[54].

– بطاقة التعريف البيومترية: لقد استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية خدمة جديدة على موقع الوزارة الإلكتروني تمكن المواطنين بموجبها من طلب بطاقة التعريف البيومترية عبر الموقع دون الحاجة للتنقل للمصالح الإدارية والمتمثلة في البلدية أو الدائرة.

فالخدمة الجديدة تسمح للمواطنين الحائزين على جواز السفر البيومتري من الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وهذا لكونهم قد كونوا الملف الخاص بجواز السفر في وقت سابق، الأمر الذي مكنهم من حصولهم على رقم تعريفي وطني إلكتروني أو بما يسمى بالمواطن الإلكتروني وبالتالي ليسوا مطالبين بتكوين ملف جديد.

و تتمثل إجراءات الاستفادة من هذه الخدمة فيما يلي:

1) أن يكون للمواطن جواز سفر بيومتري؛
2) المعلومات التي سيتم طبعها على بطاقة التعريف الوطنية هي نفسها الموجودة على جواز سفرك البيومتري؛
3) يجب على المواطن تحديد عنوان إقامته الحالية؛
4) يجب على المواطن إدخال رقم الهاتف المحمول، وذلك لكي يتمكن المواطن طالب البطاقة من تلقي رسالة نصية قصيرة تعلمه عن تاريخ و مكان استلام بطاقته البيومترية؛
5) يجب على المواطن إدخال على الصفحة الموالية رقم التعريف الوطني و رقم جواز السفر البيومتري لمعاينة وتأكيد اللقب والاسم والعنوان.

و في هذا الشأن أكد السيد بوعلام حسان مدير السندات و الوثائق المؤمنة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بان مصالحه تلقت أربعة ملايين طلب بطاقة تعريف بيومترية الكترونية على موقع الوزارة أنجزت ووزعت على طالبيها[55] كما تناول مدير السندات والوثائق المؤمنة التطبيق الذي أطلق مؤخرا والذي يخص قراءة محتوى شريحة بطاقة التعريف الوطنية عبر الانترنت والذي دخل حيز الخدمة إذ تم تسجيل خلال يوم الثلاثاء 03 أكتوبر 2017 أكثر من 300 قراءة تمت عبر الانترنت. وفيما يخص عدد البطاقات البيومترية المستلمة من طرف أصحابها فقد تجاوزت 5.800.000 بطاقة بيومترية مؤكدا في نفس الشأن انه في ظرف أربع سنوات ستعمم البطاقات الوطنية البيومترية على كافة التراب الوطني والمصالح القنصلية بالخارج.

وتعمل الوزارة على برنامج مطور الذي يحتوي على تأمينات سوف يطلق في القريب العاجل والذي سيسمح للوكالات السياحية و وكالات التأمين بالتدوين الالكتروني لبيانات المواطن خلال إدخال بطاقته في القارئ، إضافة إلى تطبيقات أخرى محتواة في بطاقة التعريف البيومتيرية ومن بينها تطبيق تحديث مكان الإقامة، ومن بين التطبيقات التي تعكف مصالح الوزارة على تطويرها تطبيق الدفتر العائلي المسجل بشريحة البطاقة البيومترية وكذا بطاقة الناخب.

– **رخصة السياقة:** وكإجراء لتخفيف الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن فقد تم إلغاء شهادة الكفاءة في ملفات تجديد رخصة السياقة بالنسبة للمواطنين الراغبين في تجديد رخصة السياقة عند تغيير مقر إقامتهم من ولاية إلى أخرى. وقد أعلن السيد أحمد نايت الحسين مدير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات، أن توزيع رخصة السياقة الالكترونية البيومترية سيتم قبل نهاية السنة الجارية، إضافة إلى البطاقية الوطنية لرخص السياقة التي هي في طور الإنجاز على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فيما سيدخل العمل بنظام رخصة السياقة بالتنقيط حيز التطبيق خلال السداسي الأول من سنة 2018 [56].

– **بطاقة ترقيم المركبات (البطاقة الرمادية):** لقد تم إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي ساهم وبقدر كبير في تجنب المواطنين عناء التنقل إلى ولاية تسجيل المركبة، الأمر الذي مكنهم من استخراج بطاقة الترقيم في وقت وجيز والحصول عليها من دون إجراءات معقدة، وسيتم الانتهاء في القريب العاجل من إعداد بطاقة الترقيم البيومترية الالكترونية والتي ستدخل حيز الخدمة حسب تصريحات وزير الداخلية والتي ستشكل تحولا عميقا من خلال التعامل مع معطيات الميدان وتداعياته، وتحتوي البطاقة الجديدة كل البيانات المتعلقة بصاحب المركبة والمسجلة في الشريحة الالكترونية الخاصة بالبطاقة، مما يسمح بتغيير عميق في نظام نقل ملكية العربة حيث يستعمل المالك الجديد نفس البطاقة، إضافة إلى نظام ترقيم المركبات سيعرف تغييرا حيث لن يكون هناك ترقيم الولايات وكذا سنة الوضع قيد السير، مما سيمكن من ترقيم العربات لدى الوكلاء مباشرة عند الترقيم الأولي وكل العمليات اللاحقة ستكون ميسرة على مستوى البلديات دون تعقيد بيروقراطي.

ومن بين مميزات هذه البطاقة ستسمح من توفير البيانات اللازمة حول المراقبة التقنية للسيارة، سوابق التأمين، ومتابعة استهلاك الوقود كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

إن إدخال وسائل التكنولوجيات الحديثة إلى مؤسسات ومصالح الدولة أكسبها قيما جديدة في أدائها الإداري قوامه التعاون الإداري بدل إرهاق المواطن في التنقل بين المصالح، بالإضافة إلى السرعة والشفافية في الأداء، وبفضل تطوير السجل الوطني للحالة المدنية فقد تم تحقيق مايلي:

- إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية، خاصة بعدما تم ربط السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بجميع الولايات والدوائر والبلديات والوزارات والإدارات العمومية التابعة.
- تقليص عدد الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من 29 إلى 14 وثيقة.
- إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية[57].

كما تجدر الإشارة إلى إجراء قد استحسنه العديد من المواطنين الراغبين في المشاركة في عملية القرعة الخاصة بالحج لموسم 1437هـ /2016م والتي بفضل تطبيق الإدارة الإلكترونية، تم تنظيم عملية التسجيل للحج بالنظام الإلكتروني بالأنترنت عن طريق ملئ استمارة المعلومات الشخصية الموضوعة في متناول كل مواطن يبلغ 19 سنة أو أكثر، ويأتي هذا الإجراء في إطار تحسين عملية الحج، وقد أشرفت على هذه العملية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من خلال فتح موقع التسجيلات أمام المواطنين الراغبين في المشاركة في عملية القرعة الخاصة بالحج، وذلك بإبقاء التسجيلات مفتوحة على مدار الساعة وخلال كل أيام الأسبوع، كما أنه يمكن التسجيل أيضا ببلدية الإقامة أو على مستوى أي بلدية أخرى من التراب الوطني بعنوان بلدية الإقامة.

إن الرهان القادم يتمثل في تجسيد مشروع بلدية الكترونية الواعد للوصول إلى الحوكمة الرشيدة والتنمية المحلية المستدامة، ولا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق إلا بوجود مؤسسات قوية تسيرها إطارات ذو كفاءة ومتمكنة لترقية مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والوصول إلى مستوى الدول المتطورة، فلا يجب الإنكار أن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية لايزال في بدايته ومع ذلك حقق نتائج مُرضية إلا أنه يواجه بعض العقبات ولعل من بين أهمها:

- تراجع مداخيل الجباية البترولية انعكس بطريقة غير مباشرة على انخفاض في ميزانية البلديات وبالتالي التوجه نحو خفض الدعم الحكومي، ولتدارك هذا الوضع ولاستكمال المشروع أصبح من أولويات البلدية والولاية البحث على مصادر تمويل من العمل على تحصيل مختلف الرسوم الجبائية المفروضة على الخواص والشركات التي تنشط في إقليم البلدية ولا يتم تسديدها من أجل إنعاش الخزينة واستخدامها لتنظيم دورات تكوينية لموظفي البلدية في مجال الإدارة الإلكترونية من أجل تحسين الأداء.
- نقص ثقافة المعاملات الإلكترونية لدى المواطنين، فبدخول التقنية الحديثة أصبح من الضروري التخلي عن المعاملات التقليدية وحث المواطنين على استعمال التقنيات الجديدة للحصول على خدماتهم عن بعد.
- يجب على المنتخبين أن يغيروا تصورهم التقليدي العام لمهام البلدية، صحيح أنها تقدم خدمات ذات النفع العام لكن في ظل التغيرات الحاصلة فأصبح من الضروري إدخال الفكر المقاولاتي للبلدية أي أن تتجه نحو تبني كل المشاريع المربحة الجالبة للثروة لتصبح شريكا مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي. فنجاح البلدية على المستوى المالي والاقتصادي يعتمد على مدى قدرتها

على جلب المستثمرين لممارسة أنشطة صناعية واقتصادية وفلاحية وسياحية على إقليمها ما يتمخض عن ذلك خلق لفرص الشغل وتنمية البلدية على جميع الأصعدة وتحصيل موارد جبائية أخرى.

النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: أثبتت الوثائق والبيانات التي اطلعنا عليها وقمنا بتحليلها أن عزم الدولة الجزائرية الانتقال إلى تطبيق الإدارة الالكترونية جاء نتيجة عدم جدوى نمط الإدارة التقليدية وهذا ما يترجمه العدد المرتفع للشكاوي المواطنين التي تم تسجيلها.

الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة من خلال النصوص واللوائح والاحصائيات والاستبيان أن الدولة أولت المشروع اهتماما كبيرا وذلك من خلال توفر الإرادة السياسية والقيام بتهيئة البنى التحتية للمشروع، القيام بدورات تكوينية للموظفين، تجهيزات الإعلام الآلي، رقمنة سجل الحالة المدنية، وإنشاء لجنة تتولى الإشراف على تطبيق ومرافقة المشروع وتقييمه.

الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة من خلال الاستبيان المقدم إلى موظفي وعمال بلدية السانية أنه هناك مستوى عالي في تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية على مستوى البلدية وتجهيز مختلف المصالح والمكاتب بأجهزة الإعلام الآلي وربطها بالشبكة، وهذا ما أثبته الجدول الإحصائي الذي يبين مدى ربط البلديات والملحقات البلدية بالشبكة والانترنت.

الخاتمة:

لقد عرفت خدمات المرافق العمومية المحلية عدة تطورات مقارنة بالسنوات السابقة رغم العوائق التي تعرقل تجسيد الإدارة الإلكترونية تجسيدا كاملا، فلقد حققت الجماعات المحلية قفزة نوعية من حيث تحسين خدماتها المقدمة للمواطنين من خلال إدخالها لتقنيات الاتصال والأنظمة الحديثة على كافة البلديات والدوائر والولايات لأجل تمكين موظفيها وأعوانها من تحسين أدائهم وإعادة بناء وترقية العلاقة بين المواطن والإدارة. فالإدارة الإلكترونية تمثل نقلة حضارية وثقافية للمجتمعات، فهي تعتبر من بين أهم معايير التقدم إذ يتم تجسيد من خلالها الحوكمة وإدارة عصرية شفافة بعيدة عن كل الممارسات البيروقراطية والمماطلة في اتخاذ القرارات واستصدار الوثائق.

إن التحول نحو الإدارة الإلكترونية لتحقيق التنمية المحلية سيكون تحول مرحلي، كما يبقى في حاجة إلى مقومات على الدولة أن تقوم بها لمواكبة الدول المتقدمة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وسنبين هذه المقومات في شكل توصيات وهي كالآتي:

- ضرورة التكوين المتواصل للإطارات العاملين بالمرافق العمومية لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات.
- ضرورة مواصلة تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية ليتم تعميمه على جميع الإدارات التابعة للدوائر الوزارية الأخرى غير وزارة الداخلية قصد الوصول إلى الحكومة الإلكترونية.
- وجوب التزام المرافق العمومية المحلية بتقديم الخدمة العمومية وفق ما تنص عليه النصوص القانونية واللوائح التشريعية ذات الصلة بالاستقبال، التوجيه والإعلام والاتصال بالمواطنين.
- تعميق الوعي بمفهوم الإدارة الإلكترونية وأهمية استخدامها من خلال تنظيم أيام دراسية بالجامعات وندوات بالمراكز الثقافية لكل بلدية.
- تخصيص ميزانية لصيانة أجهزة وعتاد الإدارة الإلكترونية.

[1] عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2004م، ص125.

[2] بسام بن عبدالعزيز الحمادي، الحكومة الالكترونية : الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2004م، ص3.

[3] سوسن زهير المهتدي ،تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2011م، ص 25.

[4] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204 مؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق 27 جويلية سنة 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

[5] سعد غالب ياسين، الإدارة الحكومية وآفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث، الرياض، 2005م، ص.ص36.35.

[6] فاطمة الدويسان وآخرون، مشروع الحكومة الإلكترونية في الكويت- حالة بيت الزكاة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص.ص 256.255.

[7] هشام أمين مختار، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2000.

[8] حسام قضب، تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري، المؤتمر العربي الإقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، ديسمبر 2003.

[9] قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الاداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، 1981م،ص422.

[10] محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار-عنابة، 2013م، ص 19.

[11] شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م، ص 4.

[12] محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م، عمان-الأردن، ص.ص 46.53.

[13] محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 28.

[14] محمد علي الخلايلة، المرجع السابق، ص.ص 60.63.

[15] أنظر المادة 01 من قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية.

[16] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري ، دار الريحانة ، الجزائر ، بدون سنة ، ص 113.

[17] أنظر المادة 59 من قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية.

[18] أنظر المادة 62، المرجع نفسه.

[19] ناصر لباد ،التنظيم الإداري، منشورات دحلب، الجزائر، 2001 م، ص 118.

[20] انظر المادتين 102 و110 من قانون رقم 12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية.

[21] أنظر المادة 01 من قانون البلدية 11-10مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.

[22] المرجع نفسه، أنظر المادة 02.

[23] المرجع نفسه، أنظر المادة 03.

[24] أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية ، ترجمة عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة ، 2009.

[25] TAIB Essaid (1992), La démocratie à l'épreuve de la décentralisation. L'exemple de la commune algérienne, Alger, Ecole nationale d'administration, Revue Idara (n° 2), p5.

[26] أنظر المادة 15 من قانون البلدية 11-10مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.

[27] المرجع نفسه، أنظر المادة 16.

[28] المرجع نفسه، أنظر المادة 62.

[29] التعليمة 1435 الصادرة بتاريخ 13 فيفري 2014.

[30] سفيان.ع، في تعليمة لوزارة الداخلية بهدف مساعدة المواطنين "الضحايا" أوامر للولاة لتصحيح الأخطاء المسجلة في سجلات الحالة المدنية، يومية الشروق اليومي، عدد يوم 09 جويلية 2014.

[31] المادة 03 من قانون رقم 17-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يعدل ويتمم المادة 49 من الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.

[32] المرجع نفسه، المادة 05.

[33] المرجع نفسه، المادة 05.

[34] المرجع نفسه، المادة 05.

[35] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204 مؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق 27 جويلية سنة 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

[36] إحصائيات مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية وهران.

[37] غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمه لخضر الوادي-الجزائر، العدد : 12، جانفي 2006، ص 180.

[38] المرجع نفسه، ص 181.

[39] منشور وزاري رقم 2102 الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2012 يتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وإعادة تأهيل المرافق العمومية.

[40] التعليمة الوزارية رقم 1587 المؤرخة في 23 أكتوبر 2013 المتعلقة باستقبال المواطنين والتكفل بتظلماتهم وانشغالاتهم.

[41] المادة 92 من القانون الأساسي لمستخدمي إدارة الجماعات الإقليمية الصادر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-334 المؤرخ في 20 سبتمبر 2011.

[42] المرجع نفسه، المادة 100.

[43] المرجع نفسه، المادة 96.

[44] برنامج التكوين السنوي لمستخدمي الجماعات المحلية لولاية وهران.

[45] التعليمة الوزارية رقم 1477 المؤرخة في 30 سبتمبر 2013 المتعلقة بإنشاء لجنة ولائية مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة للقطاع.

[46] قرار ولائي رقم 606 المؤرخ في 03 أكتوبر 2013 المتضمن إنشاء لجنة ولائية مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة للقطاع.

[47] مقرر رقم 05 مؤرخ في 15 نوفمبر 2014 يتضمن إنشاء لجنة للإشراف على المخطط الوطني لتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية.

[48] المادة 11 قانون البلدية 11-10مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.

[49] المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 16-03 مؤرخ في 26 ربيع الأول عام 1437 الموافق 7 يناير سنة 2016، تضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام.

[50] المرجع نفسه، المادة 08.

[51] المرجع نفسه، المادة 09.

[52] المرجع نفسه، المادة 11.

[53] المادة 08 من القانون رقم 03-14 مؤرخ ف 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـ 24 فبراير 2014 والمتعلق بسندات ووثائق السفر.

[54] الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تاريخ الإطلاع على الوثيقة 06 أكتوبر 2017.

[55] الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تاريخ الإطلاع على الوثيقة 06 أكتوبر 2017.

[56] وكالة الأنباء الجزائرية، رخصة السياقة البيومترية نهاية سنة 2017، الخبر اونلاين، 02 أكتوبر 2017.

[57] نزيهة مسكين، الداخلية تنجح في تقريب المواطن من الإدارة، جريدة المشوار السياسي، عدد يوم 05 ديسمبر 2015.